موقف الحكومة التركية من حرب الخليج الأولى
1980 - 1988 م

هدى محمود محمد على نايل
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بالأكاديمية الحديثة

اندلعت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران في 4 سبتمبر 1980 واستمرت ثمان سنواتحتى تم وقف اطلاق النار في 8 أغسطس 1988م وهى تمثل واحدة من أهم الحوادث التي تعرضت لها منطقة الشرق الأوسط نظرا لما ترتب عليها من نتائج وأبعاد محلية وإقليمية ودولية[1].

وقد كان للمجتمع الدولي مواقف متناقضة إزاء هذه الحرب التي جاءت بعد تاريخ طويل من المشكلات والنزاعات بين العراق وإيران حولالحدود السياسية التي تربط بين البلدين [2].

اتخذت تركيا موقف الحياد خلال هذه الحرب نظرا للعديد من الأسباب وقد نتج عن موقفها تحقيق كثير من المكاسب و من خلال هذا البحث نسعى لرصد ما يلي:-

- العلاقات التركية الخليجية حتى اندلاع حرب الخليج الأولى 1980م.
- تطور علاقة تركيا بالعراق وايران.
- المشكلات الحدودية العراقية الإيرانية.
- الموقف التركي من النزاع العراقيالإيراني حول الحدود.
- حرب الخليج الأولى ومظاهر الحياد التركي.
- أسباب الحياد التركي ونتائجه.

(1) العبيدي, شذى فيصل: تركيا وقضايا المشرق العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف إبراهيم خليل العلاف، كلية التربية، جامعة الموصل، 2005م.، ص56

(2) التميمي، ماريا حسن : موقف تركيا من الصراع العراقي – الإيراني 1980-1988م، المجلة السياسية الدولية، العدد (1)، 2010م، ص206.

العلاقات التركية الخليجية حتى اندلاع حرب الخليج الأولى 1980م :

بدأ اهتمام الدولة العثمانية بالخليج العربي منذ القرن السادس عشر الميلادي بسبب تخوفها من الزحف البرتغالي الذي وصل إلى سواحل الهند 1504 مما دفع الدولة العثمانية إلى توجيه جيوشها إلى المنطقة العربية فسيطرت على الموصل والشام 1516 ثم مصر 1517 حتى دخلت البصرة 1546م وبعدها زحفت إلى الخليج العربي اعتبارا من 1550م حيث فرضت سيطرتها على الإحساء ثم البحرين ومسقط، لكنها عجزت عن السيطرة على سواحل الخليج العربي[3].

وقد كان للصراع الاستعماري أثره على ضعف الوجود العثماني في الخليج العربي، حيث دخلت الدولة العثمانية في صراع ضد البرتغال ثم بريطانيا التي نجحت في إحكام قبضتها على المنطقة فيما بقيا من نفوذ العثماني لا يتجاوز ما وراء الإحساء وبلاد الحجاز التي كانت الدولة العثمانية تتدخل في شئونها تحت حكم الأشراف من حين إلى آخر حتى ظهرت الحركة الوهابية 1744م وما ترتب عليها من إضعاف النفوذ العثماني بمنطقة الحجاز حتى استعان السلطان العثماني بجهود محمد على واليه على مصر للقضاء على هذه الحركة خلال الفترة من 1811–1818م[4].

وبعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية وصلت الأساطيل العثمانية عبرها إلى سواحل البحر الأحمر والخليج العربي، وتمكنت الدولة العثمانية عن طريق مدحت باشا واليها على بغداد من فرض السيطرة على الإحساء وقطر، غير أن النفوذ البريطاني الذي اتسع بشكل كبير في منطقة الخليج كان عائقاً أمام العثمانيين لبسط مزيد من السيطرة على الخليج حتى في المناطق التي سيطرو عليها من قبل فضلاً عن مناوءاتسعود بن فيصل للحاميات العثمانية[5].

(3) أبو العز، محمد صفي الدين: العلاقات العربية التركية من منظور عربي، ج3، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1991م، ص ص126-127.

(4) حراز، السيد رجب: الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب 1840-1909م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970م، ص161؛ أوزبران، صالح: الأتراك العثمانيون والبرتغال في الخليج العربي 1534-1581م، ترجمة عبد الجبار ناجي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1979م، ص ص32-35.

(5) ياغي، إسماعيل: سياسة مدحت باشا تجاه الخليج العربي، مجلة الوثيقة، العدد (27)، البحرين، 1995م، ص ص112-115.

ومن خلال تشجيع العثمانيون لآل الرشيد في حائل على غزو آل سعود بعد وفاة سعود بن فيصل هُزم آل سعود في القصيم 1890 وتلا ذلك عزو آل الرشيد للكويت 1901 لكن بريطانيا حالت دون سقوط الكويت التي كانت تحت الحماية البريطانية منذ عام 1899م[6]. كما نجح عبد العزيز آل سعود في استرداد الرياض بعد انتصاره على آل الرشيد والقوات العثمانية ثم مد نفوذه إلى الإحساء حتى اعترفت الدولة العثمانية بحكمه عام 1913م[7].

بعد قيام الحرب العالمية الأولى 1914م قامت بريطانيا باحتلال البصرة ثم فرضت سيطرتها على قطر بعد معاهدة الحماية 1916م حتى أنه بنهاية الحرب العالمية الأولى 1918م كانت الدولة العثمانية قد خسرت أغلب مناطق نفوذها في الخليج ثم تلاشى الوجود العثماني في الخليج العربي نهائيًا[8].

وفي عام 1923م قامت الجمهورية التركية وألغيت الخلافة العثمانية وكان مصطفى كمال أتاتورك أول رئيس للجمهورية (1923–1938م) وقد تبنى فكرًا علمانيًا في الحكم واتجه بسياسته للتقرب إلى الغرب وأخذ الحداثة منه مما أدى إلى إصابة العلاقات العربية التركية بالجمود والفتور وزاد من ذلك مطالبة تركيا بالموصل ولواء الإسكندرونة مما أحدث فجوة كبيرة في العلاقات العربية التركية[9].

وفي الخليج العربي سعت تركيا للحفاظ على علاقات طيبة فاعترفت بمملكة نجد والحجاز وملحقاتها التي أسسها عبد العزيز آل سعود عام 1926م وعقدت اتفاقية للصداقة بين الطرفين 1929م غير أن اتجاه تركيا إلى إنشاء حلف بغداد 1955م مع العراق وإيران وأفغانستان أدى إلى فتور العلاقات التركية السعودية حتى عادت العلاقات الطيبة بعد انهيار

(6) Dickson, H. R.: Kuwait and her Neighbors, London, 1956, p. 118.

(7) حراز: مرجع سابق، ص ص139-141؛ صفوة، نجدة فتحي: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، نجد والحجاز 1914-1915م، المجلد الأول، ط2، بيروت، 2001م، ص109

(8) المختار، صلاح الدين: تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، دار الحياة، بيروت، 1957م، ص128؛ المنصور، عبد العزيز: التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868-1916م، ط1، الكويت، 1975م، ص146.

(9) مهدي، زهير عبد المحسن: الموازنة التركية بين اتجاهها نحو الغرب وانفتاحها على الشرق الأوسط، مجلة الشؤون التركية، العدد (3)، معهد البحوث والدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، 1987م، ص ص2-4.

ذلك الحلف عام 1958م وبعدها سعت المملكة العربية السعودية لضم تركيا إلى حلف إسلامي عام 1966م ورغم رفض تركيا إقامة أحلاف على أساس ديني فقد ارتفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين في ذلك العام إلى مستوى السفراء[10].

من ناحية أخرى لم تكن هناك علاقات واضحة بين تركيا وبقية بلاد الخليج العربي نظرًا لوقوع هذه البلاد تحت الاحتلال البريطاني حتى حصلت الكويت على استقلالها عام 1961م. فرحبت تركيا بذلك في حين بقيت دول الخليج الأخرى تحت السيطرة البريطانية حتى عام 1971م، ومن هنا لم تكن لتركيا علاقات خليجية حتى هذه الفترة باستثناء علاقاتها مع المملكة العربية السعودية حتى إذا اندلعت حرب السادس من أكتوبر 1973م والتي اتضح من خلالها أهمية سلاح البترول واستخدامه الاستراتيجي أخذت تركيا تعيد النظر في علاقاتها مع دول الخليج العربي[11].

أخذت تركيا تسعى للتقارب مع دول الخليج من أجل تحقيق بعض المكاسب الإقليمية وقد تحقق ذلك من خلال مساندة دول الخليج لتركيا في الأزمة القبرصية الثانية عام 1974م فأقدمت تركيا على إقامة علاقات دبلوماسية للمرة الأولى عام 1976م مع قطر والبحرين والإمارات وعمان ثم أعلنت انضمامها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي[12].

وفي عام 1979م أحدثت اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل شرخًا في علاقات تركيا بالخليج حيث رفضت دول الخليج هذه المعاهدة مما أدى إلى تحرج موقف تركيا التي كانت ذات صلات قوية بإسرائيل فعملت تركيا على الموازنة بين مواقفها السياسية وقلصت تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل بعض الشيء حفاظًا على العلاقات التركية الخليجية محققة بذلك مكاسب اقتصادية كبيرة خلال فترة الثمانينيات[13].

(10) نوفل، سيد: الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1969م، ص123؛ عطار، طلال محمد نور: التمثيل الدبلوماسي والقنصلي بين المملكة العربية السعودية والعالم الخارجي، مجلة الدبلوماسي، العدد (8)، الرياض، 1987م، ص104.

(11) الداؤود، محمود علي: تركيا والخليج العربي، مجلة المنار، العدد (13-14)، باريس 1984م، ص24؛ النعيمي، أحمد نوري: السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1973م، ص334.

(12) الداؤود، محمود علي: مرجع سابق، ص ص20-22.

(13) Gruen, G. E.: Turkeys Relations withIsrael and itsArab Neighbors, Middle East Review, vol. 17, London, 1985, pp. 38-40; Middle East Journal, vol. 33, no. 3, 1979, p. 361.

تطور العلاقات التركية بالعراق وايران :

كانت **العراق** جزءً من الدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر بعد احتلالها من قبل السلطان سليمان القانوني 1534م(*)، و نتيجة لذلك دخلت العراق في دائرة الصراع العثماني الصفوي حتى انهيار الدولة العثمانية، وبعد قيام الجمهورية التركية الحديثة بدأ تاريخ جديد للعلاقة بين البلدين، حيث تدخلت العديد من العوامل الإقليمية والدولية والمصالح المشتركة في شكل العلاقات العراقية التركية(14).

سعت الجمهوريةالتركية لضم الموصل إلى الأراضي التركية؛ مما أوجد خلافاً بين تركيا والعراق التي كانت تحت الانتداب البريطاني فتولت بريطانيا الدفاع عن موقفها، حتى عرضت القضية في عصبة الأمم التي أقرت بالإجماع على بقاء الموصل ضمن الحدود العراقية، وعقدت معاهدة 1926م التي حسمت هذه المسألة نهائياً، وقد ارتضت تركيا بذلك ثم أعلنت اعترافها بالمملكة العراقية عام 1927م فأخذت العلاقات العراقية التركية في التحسن بمرور الوقت(15).

بعد هذا التاريخ وحتى قيام الحرب العالمية الثانية 1939 عقدت عدة معاهدات بين الدولتين للتعاون الاقتصادي وتطوير التجارة واستغلال النفط ثم عملت تركيا على تطوير علاقتها السياسية بالعراق رغبة في تكوين حلف سعد آباد عام 1937م كحلف يهدف إلى التعاون الأمني لمواجهة الزحف الشيوعي في الشرق الأوسط(16).

(*) **سليمان القانوني: (1495-1566م)** أحد أشهر السلاطين العثمانيين، وحكم لفترة 46 عامًا منذ عام 1520م، وبذلك يكون صاحب أطول فترة حكم بين السلاطين العثمانيين. زادت مساحة الدولة العثمانية بأكثر من الضعف خلال فترة حكمه ، حيث فتح شمال أفريقيا، وفي أوروبا قضى على دولة المجر وفتح فْيينا وبلگراد. والده السلطان سليم الأول ووالدته حفصة خاتون ابنة منكولي كراني خان القرم. قام بالعديد من أعمال التشييد، ففي عصره بني جامع السليمانية الذي بناه المعماري سنان، كما قام بحملة معمارية في القدس من ضمنها ترميم سور القدس الحالي. كما عرف بسنه لقوانين لتنظيم شؤون الدولة عرفت باسم "قانون نامه سلطان سليمان" أي دستور السلطان سليمان، وظلت هذه القوانين تطبق حتى القرن التاسع عشر الميلادي، وكان ذلك مصدر تلقيبه بالقانوني. ولقد سماه الفرنجة بسليمان العظيم. مات سليمان القانوني أثناء حصار مدينة سيكتوار في 5 سبتمبر/ أيلول 1566م، وكان شاعرًا له ذوق فني رفيع، ويجيد الخط، وعددًا من اللغات الشرقية من بينها العربية، وكان له بصر بالأحجار الكريمة، كل ذلك إلى جانب قدرته الفائقة على قيادة الجيوش وإدارة الدولة، وممارسة الدبلوماسية بكل فنونها.
انظر: أوزتونا، يلماز: تاريخ الدولة العثمانية، مؤسسة فيصل، تركيا، 1988م، ص18.

(14) التميمي، ماريا حسن : مرجع سابق، ص201؛ العبيدي, شذى فيصل: مرجع سابق، ص47.

(15) درويش, هدى: العلاقات التركية اليهودية واثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648م إلى نهاية القرن العشرين،ج2، دمشق: دار القلم، 2002م، ص228؛ روبنس، فيليب: تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم فوزي، قرطبة للنشر، ط1، بيروت، 1993، ص ص31،30.

(16) السبعاوي, عوني: العلاقات العراقية التركية 1932-1958م، الموصل 1985م، ص28.

بعد الحرب العالمية الثانية عقدت معاهدة 1946م للصداقة وحسن الجوار والتعاون التجاري والمائي، فزاد التقارب العراقي التركي حتى كان حلف بغداد 1955م تتويجًا لتطور العلاقات بين البلدين، غير أن سقوط النظام الملكي العراقي عام 1958م تسبب في تدهور العلاقات العراقية التركية، ولكن سرعان ما اعترفت تركيا بالجمهورية العراقية 1958م أملاً في الإبقاء على الحلف غير أن العراق أعلنت انسحابها من حلف بغداد عام 1959م بشكل رسمي(17).

بعد انهيار حلف بغداد1959 ثم قيام حركة مسلحة في العراق 1961م تدهورت العلاقات التركية العراقية مرة أخرى عندما اتهمت العراق تركيا بدعم المسلمين الأكراد. غير أن الموقف العراقي من الأزمة القبرصية الأولى عام 1965م وتصويت العراق ضد انضمام قبرص لليونانساعد على تحسين العلاقات مرة أخرى بين الطرفين(18).

وخلال السبعينيات من القرن العشرين تطورتالعلاقات التركية العراقية بشكل ملحوظ حيث اعترفت تركيابشرعية الرئيس العراقي أحمد حسن البكر (1968-1979م)(*)، فأخذ الأخير في التقرب الى تركيا من خلال عقد عدة معاهدات للتعاون الاقتصاديوالنفطي والأمني والمائي. كما قام وزير الخارجية العراقي بزيارة رسمية إلى تركيا في 1969م، أعقب ذلك

(17) Saglamer, GecenKaynak, KayhanSaglamer, BelgelerieTurk.TarihiDergisiSayi, 1972,S. 314, 315.

كذلك انظر: السبعاوي، عوني: مرجع سابق، ص30.

(18) العبيدي، شذى فيصل: مرجع سابق، ص53.

(*) **أحمد حسن البكر:**كان رئيس الجمهورية في العراق من 1968 إلى 1979م، انضم البكر إلى الأكاديمية العسكرية العراقية عام 1938م بعد أن عمل كمعلم لمدة 6 سنوات. اشترك البكر في بدايات حياته العسكرية في حركة رشيد عالي الكيلاني ضد النفوذ البريطاني في العراق عام 1941م التي باءت بالفشل فدخل على إثره السجن وأجبر على التقاعد ثم أعيد إلى الوظيفة عام 1957م. انضم إلى تنظيم الضباط الوطنييناالذي أطاح بالملكية في العراق عام 1958م.وفي 16 تموز 1979م استقال البكر من رئاسة العراق بحجة ظروفه الصحية ويرى المتابعون للسياسة العراقية أن استقالة البكر كانت مجرد إجراء شكلي نتيجة ضغوط مارسها عليه الرئيس الفعلي للعراق صدام حسين .يعتقد البعض أنه بعد أن أخذ صدام حسينبزمام السلطة في 1979م، حدد صدام إقامة البكر في منزله حتى وفاته في 4 أكتوبر/ تشرين الأول 1982م.
انظر: الونداوي، مؤيد: شخصيات عراقية في الوثائق البريطانية 1935-1958م، دار الوضاح للنشر، الأردن، عمان، 2017م، ص93.

زيارة قام بها الرئيس العراقي 1972م، وفي المقابل قام الرئيس التركي فخري كورتورك بزيارة العراق عام 1976م، [19].

منذ عام 1974م أدت المشكلة الكردية الى توتر هذه العلاقات بعض الشئ ولكن تعاون الحكومتين أدى إلى تجاوز الأزمة وتوقيع معاهدة صداقة جديدة عام 1978م، وبعد الانقلاب العسكري التركي عام 1980م بدأت مرحلة جديدة من العلاقات التركية العراقيةحيث سعى قادة الانقلاب إلى تحسين العلاقات التركية العربية بوجه عام، فاستقرت العلاقات الطيبة بين البلدين حتى اندلاع الحرب العراقية الإيرانية 1980م[20].

أما العلاقات التركية الإيرانية : فهتعود إلى العهدين الصفوي والعثماني، وتميزت هذه المرحلة بالمواجهات العسكرية بين الطرفين، بسبب الصراع المذهبي والتنافس السياسي وبعد سقوط الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية عام 1923م بدأت العلاقات بين الدولتين تصبح أكثر هدوءً ، خاصة وأن ايران أبدت إعجابها بالدولة التركية الحديثة وقد كان شاه إيران يرى في تركيا النموذج العصري الذي يجب أن يقتضي به لتحديث إيران. أسفر ذلك عنتوقيع معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء بين البلدين في 1926م، وقد نصت المعاهدة كذلك على بنود للدفاع المشتركضد أي هجوم قد يعكر صفو الأمن أو يسعى لقلب نظام الحكم فيأى من الدولتين [21].

أخذ التقارب التركي الإيرانيفى الازدياد منذ عام 1932م حيث عقدت تركيا مع إيران معاهدة الصداقة وحسن الجوار نظرًا لسياسة تركيا التي كانت ترمي لتكوين تحالفات سياسية في الشرق الأوسط ضد النفوذ السوفييتي والخطر الشيوعي[22]. كما ازدادتالعلاقات الودية بين مصطفى كمال أتاتورك أول رئيس لتركيا الحديثة وشاه إيران محمد رضا بهلوي، حيث قام الأخير بزيارة رسمية إلى تركيا بدعوة رسمية من الأول 1934م، [23].

(19) الداؤود، محمود علي: تركيا والخليج العربي، مجلة المنار، العدد 13-14، كانون الثاني وشباط، 1986م، ص23.
(20) التميمي، ماريا حسن: مرجع سابق، ص205؛ بوتسخفيريا، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الأولى، موسكو 1986م، ص115 وما بعدها.
(21) اللباد، مصطفى: تطور العلاقات الإيرانية التركية وانعكاساتها على المنطقة، ج3، جريدة الجريدة، ص2.
(22) أوغلي، أكمل الدين إحسان: مرجع سابق، ص ص182، 183.
(23) اللباد، مصطفى: مرجع سابق، ص2.

وتمشياً مع السياسة التركية دعت تركيا إيران إلى الانضمام لميثاق سعد آباد مع العراق وأفغانستان، وبعد مفاوضات عدة تغلبت إيران والعراق على الخلافات المرتبطة بالحدود المعلقة بينهما، ولعبت تركيا دورًا كبيرًا في التوفيق بينما حتى تم إعداد نص ميثاقسعد آباد 1935م، وتم التوقيع عليه 1937م[24].

وبعد الحرب العالمية الثانية 1945 اتسمت العلاقات التركية الإيرانية بالهدوء حتى عملت تركيا على ضم إيران والعراق فيما عرف بحلف بغداد 1955م، ورغم انسحاب العراق عام 1958م وانهيار هذا الحلف بقيت العلاقات التركية الإيرانية هادئة حتى قيام الثورة الإسلامية 1979م، فانقطعت علاقة تركيا بإيران نظراً لتخوف تركيا من تصدير الثورة الإسلامية إلى أراضيها ،وعند قيام الحرب العراقية الإيرانية 1980م بدأت تركيا تعمل على عودة العلاقات مع ايران من جديد نظرًا لما صاحب ذلك الحدث من حدوث انقلاب عسكري في تركيا سعى لاستقطاب البلاد العربية بوجه عام ودول الخليج العربي على وجه الخصوص[25].

المشكلات الحدودية بين العراق وايران– إرهاصات الحرب :

تعود بداية رسم الحدود بين العراق وإيران إلى العصر العثماني، حيثوقعت العديد من المعاهدات بين العثمانيين والصفويين من أجل رسم هذه الحدود، وبعد قيام الجمهورية التركية 1923م ظهر النزاع العراقي التركي حول منطقة شط العرب كأحد أهم نزاعات الحدود في منطقة الخليج العربي والذي تحول في النهاية إلى حرب طاحنة تركت تأثيرها إقليميًا ودوليًا[26].

يتألف شط العرب من التقاء نهري دجلة والفرات، ويبلغ طوله حوالي 180كم، وعرض مجراه بين 1–2 كيلومتر، ونصف هذه المسافة تقع في الأراضي العراقية، والنصف الثاني يصبح حدًا فاصلاً بين العراق وغيران بدءً من خور را مشهر شرق مدينة البصرة، وقد

(24) أوغلي، أكمل الدين إحسان: مرجع سابق، ص187، 188.
(25) بوتسخفيريا، مرجع سابق، ص117.
(26) الأشعل، عبد الله:قضية الحدود في الخليج العربي – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 1978م، ص11؛ السعدون، خالد:التطور السياسي لتحديد الحدود العراقية الإيرانية، مجلة آفاق عربية، عدد (2)، بغداد، 1980م، ص ص114-125.

بدأت أهمية شط العرب في الظهور منذ القرن السادس عشر عندما بدأ الاستعمار الأوربى في الاتجاه نحو الشرق، وقد شهد شط العرب تنافسًا استعماريًا كبيرًا نظرًا لموقعه على رأس الخليج وامتداده على الفرات إلى الشام مما كان يسهل من حركة التجارة[27].

وخلال الصراع العثماني الصفوي، عقدت معاهدة قصر شيرين 1639م كأول معاهدة لرسم الحدود بين فارس والعراق العثماني لكن هذه المعاهدة أهملت الإشارة إلى الحدود في شط العرب، الأمر الذي خلق مشكلات معقدة بين الطرفين زادت حدتها خلال القرنين الثامن والتاسع عشر إلى أن وضعت بريطانيا أول مشروع لترسيم الحدود الفارسية العثمانية في شط العرب. وقد جعلت بريطانيا شط العرب والمحمرة منطقتين تابعتين إلى العراق العثماني[28].

عارضت روسيا المشروع البريطاني بشدة أملاً في أن تصبح شط العرب إحدى مناطق نفوذها حتى تتمكن من الوصل إلى مياه الخليج، وقد استجابت بريطانيا للضغط الروسي وعقدت الدولتان لجنة جديدة لترسيم الحدود، وبعد عدة مفاوضات وقعت معاهدة أرضروم[*] 1847م التي ظلت هي الأساس في قضايا الحدود العراقية الإيرانية وبموجب هذه المعاهدة تنازلت الدولة العثمانية لفارس عن المحمرة وعبادان، وأكدت على عدم تنازلها عن أراضي وموانئ أخرى[29].

وبعد الحرب العالمية الأولى ازداد الصراع البريطاني السوفييتي، فأخذ كل طرف يعمل على تحقيقأهدافه فى الخليج، حيث أخذ الاتحاد السوفييتي في تشجيع إيران على فرض سيطرتها على شط العرب، فلجأت العراق الي عصبة الأمم التي أوصت بحل الخلاف

(27) السعدون، خالد:مرجع سابق، ص115.

(28) النجار، مصطفى عبد القادر: التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب، البصرة، 1974م، ص17.

(*) **معاهدة أرضروم:** في مايو/أيار 1847م، وهي معاهدة بين الدولة القاجارية في إيران والدولة العثمانيةسلسلة من الحوادث الحدودية في عقد 1830 دفعت إيران القاجارية والدولة العثمانية إلى حافة الحرب مرة أخرى. عرضت بريطانيا والإمبراطورية الروسية وساطتهما. وتم توقيع معاهدة أرضروم الثانية في مايو/ أيار 1847م. وقد قسمت هذه المعاهدة المنطقة المتنازع عليها بين إيران وتركيا ونصت على تشكيل لجنة حدود لترسيم كامل الحدود بين الدولتين. عمل لجنة الحدود صادفه العديد من الانتكاسات السياسية ولكن في النهاية تمكنت اللجنة من إتمام مهمتها في 1914م.
انظر: ZACHARY KARABELL. "Treaty of Erzurum". Answers.com.

(29) النجار، مصطفى عبد القادر: مرجع سابق، ص ص17، 18.

من خلال التفاوض فعقدت معاهدة 1937م، حيث حصلت إيران على مكسب جديد، فأخذت سبعة كيلومترات مقابل عبادان، مع الاحتفاظ بالمعاهدة القديمة[30].

وفي عام 1969م أعلنت إيران نقض معاهدة 1937م، وهددت باستخدام القوة إن لم تتحقق العراق مطالبها، وقد كانت مطالب إيران تتمثل في تنازل العراق عن جزء من شط العرب، لكن العراق لم يقبل، فهاجمت إيران الحدود العراقية، ثم قامت بعدة تجهيزات عسكرية وعقدت صفقات أسلحةمن الولايات المتحدة الأمريكية، كما قامت بتطوير القوات البحرية، واستخدمتها للاستيلاء على جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى عام 1971م من أجل التحكم في حركة الملاحة في الخليج العربي[31].

كانت معاهدة الجزائر 1975م[*]هيآخر المعاهدات العراقية الإيرانية لحل مشكلة الحدود بين الطرفين؛ وقد قدمت هذه المعاهدة بعض الحلول لحل المشكلة غير أن الظروف السياسية للدولتين سارت في اتجاهين مختلفين؛ مما أدى إلى زيادة النزاعات الحدودية بينهما، وفي عام 1979م قامت الثورة الإسلامية في إيران وسقط نظام الشاه، وبدأت ايران في الاعتداء على الأراضي العراقية مما أدي إلى قيام العراق بإعلان حربًا رسمية على طول الحدود اعتبارًا من 4 سبتمبر 1980م[32].

موقف الحكومة التركية من النزاع العراقي الإيراني حول الحدود :

لعبت الحكومة التركية–منذ ثلاثينيات القرن العشرين– دورًا ملموساً في الوساطة بين العراق وتركيا لحل نزاعات الحدود بينهما عندما كانت تركيا ترمي إلى تحسين علاقاتها بالعراق وإيران من أجل تكوين الأحلاف العسكرية في الشرق الأوسط لمواجهة النفوذ السوفييتي، وبينما كانت تركيا تعمل على إنشاء ميثاق سعد آباد(تركيا – العراق – إيران – أفغانستان) ، إذا بالنزاع العراقي الإيراني يتفاقم إلى اشتباكات حدودية ؛ مما هدد المشروع

(30) العلي، صالح محمد صالح: العلاقات بين إيران والعراق، محطات الالتقاء والافتراق 1921-1979م، مجلة دراسات تاريخية، العدد الأول، السنة الأولى، إصدار مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2000م، ص27.

(31) السعدون، خالد: مرجع سابق، ص ص117، 118.

(*) عن تفاصيل معاهدة الجزائر، راجع: ملحق رقم [1].

(32) العبيدي، شذى فيصل: مرجع سابق، ص57.

التركي[33].فتدخلت تركيا لدى الطرفين عام 1937م ، وقد نجحت فحل النزاع بشكل مؤقت من خلال سلسلة من المفاوضات [34].

بذلت تركيا جهوداً دبلوماسية لحل هذا النزاع، حيث كانت الحكومة ترسل برقيتينيوميًا، واحدة إلى سفيرها في بغداد والأخرى إلى سفيرها في طهران لإبلاغ حكومتى الدولتين بوجهة النظر التركية في هذا الأمر، كما قام السفير التركي في طهران بمقابلة وزير خارجية إيران أكثر من مرة ثم التقيالشاه الإيرانى ليقنعه بضرورة إنهاء النزاع، [35].

استجاب شاه إيران للوساطة التركية،كما أبدى العراق حسن نواياهعندما قدم نوري السعيد إلى وزير إيران المفوض في العراق مقترحات الحكومة العراقية النهائية في هذه المشكلة باعتبارها أقصى ما يمكن للعراق أن توافق عليه، وقد ارسل الوزير الإيراني إلى حكومته بالمقترحات العراقيةوقدوافقت الحكومة الإيرانية عليها، فتم توقيع اتفاق بين البلدين في العراق عام 1937م، لتسوية النزاع الحدودي على أن تترك التفاصيل والاتفاق النهائي لإنهائها في طهران[36]وعلى أثر ذلك قام وفد رسمي من العراق بالسفر إلى طهران لإنهاء الاتفاق حول تسوية مسألة الحدود العراقية الإيرانيةفتم توقيع اتفاقية الحدود في 4 يوليو 1937م[37].

حرب الخليج الأولى وموقف تركيا المحايد :

بعد قيام الثورة الإيرانية الإسلامية 1979 تمحورت سياسة إيران الخارجية حول تصدير الثورة إلى خارج الحدود الإيرانية من أجل تطبيق النموذج الإيراني في سائر البلاد الإسلامية سواء كان ذلك من خلال الدعاية والإعلام أو باستخدام الوسائل العسكرية[38]. ذلك أن نظام الخميني افترض أن له الولاية الدينية على سائر شؤون المسلمين وبالتالي كان

(33) أوغلي، أكمل الدين إحسان: مرجع سابق، ص ص183/ 184.
(34) وزارة الخارجية، الأرشيف السري، محفظة 243، الكود الأرشيفي: 036002-0078، بتاريخ 5 يوليو 1937م.
(35) وثائق عابدين، محفظة 123، الكود الأرشيفي: 002548-0069، بتاريخ 14 سبتمبر 1935م.
(36) وثائق عابدين، محفظة 123، الكود الأرشيفي: 002548-0069، بتاريخ 4 يوليو 1937م.
(37) TahsinÜnal, TürksiyanÎTarihi, 5 Baski, EmelYayinlari, Ankara, 1978, S. 592, 593.
(38) العبيدي، حسيب عارف: العراق ودول الجوار غير العربي، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، العراق 1997، رقم 4، ص24.

على إيران أن تعمل على نشر ثورتها بدايةً داخل حدود الدول المجاورة لها وكانت العراق هي أولى هذه الدول المستهدفة من النظام الإيراني[39].

بدأت إيران بانتهاك الحدود العراقية عدة مرات منذ 23 فبراير 1979 وقد كانت العراق تبدى اعتراضها على هذه الانتهاكات غير أن الخميني أعلنفي إبريل 1980 عن نيته وعزمه على احتلال العراق والوصول بقواته إلى قلب بغداد[40].ثم انتقلت إيران إلى العدوان المباشر في 4 سبتمبر 1980، حيث قامت المدفعية الإيرانية الثقيلة بقصف مدن خانقين، مندلي، زرباطية، نفط خانة وغيرها، وعززت إيران ذلك القصف بحشود عسكرية على الحدود [41].

اعتبرت العراق ذلك القصف الإيراني بمثابة إعلان حرب عليهافقام الرئيس العراقي صدام حسينبدعوة المجلس الوطني في 17 سبتمبر 1980 لإلغاء اتفاقية الجزائر 1975، نظراً لإخلال إيران بعلاقات حسن الجوار وعدم الالتزام بالاتفاقية[42].

ومن هنا اندلعت الحرب في 4 سبتمبر 1980 طبقًا لوجهة نظر العراق منذ بداية القصف الإيراني للمدن العراقية، ثم دارت الاشتباكات بين الطرفين منذ 22 سبتمبر [43].

أعلنت تركيا منذ البداية موقفهاالمحايد من هذه الحرب وأشارت إلى أنها تبذل كل ما تستطيع لإنهاء الحرب وتسوية النزاع بالطرق السلمية، وقد شاركت تركيا في وفود منظمة عدم الانحياز من أجل الوساطة، فضلاً عن ذلك فقد أعلنت رغبتها في الحفاظ على العلاقات الجيدة مع الطرفين وأن هدف تركيا في المستقبل هو بناء علاقات أكثر تطوراً مع طرفي الحرب[44].

(39) السويداني، حامد محمد: العلاقات العراقية التركية 1980 – 1990، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2003، ص22.

(40) توقه، حسن عمر: الحرب العراقية – الإيرانية وأثرها على الأمن القومي العربي، ندوة الأبعاد الاستراتيجية للحرب العلاقية الإيرانية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة 1988، ص99.

(41) حزب البعث العربي الاشتراكي، التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع 1982، بغداد 1983، ص194؛ لقمان عمر أحمد، العلاقات التركية – الأمريكية 1975 – 1991، دراسة تاريخية، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف د. علي شاكر علي، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2004م، ص213.

(42) حزب البعث العربي الاشتراكي، مرجع سابق، ص197؛ العلاقات العربية التركية من منظور تركي، معهد البحوث والدراسات العربية، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ج2، استنبول 1993، ص314.

(43) أحمد، لقمان عمر: مرجع سابق، ص214؛ حامد السويداني، مرجع سابق، ص24.

(44) أوغلو، أرسين: السياسة الخارجية التركية والأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط، في العرب والأتراك، الاقتصاد والأمن الإقليمي، سلسلة الحوارات العربية الدولية، تحرير علي أومليل، منتدى الفكر العربي، عمان 1996، ص233؛ العبيدي، شذى فيصل: مرجع سابق، ص58؛ الشمري، صبيح بشير: أثر المتغير الأوروبي في سياسة تركيا الخارجية تجاه الوطن العربي للمدة 1954 – 2002، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات الدولية، الجامعة المستنصرية، 2003، ص131.

لقد أعلنت حكومة تركيا بشكل رسمي ضرورة وقف القتال الدائر بين العراق وإيران وحل النزاعات على المستوى الدبلوماسي كماأعلنت أنها لن تسمح باستخدام القواعد العسكرية لحلف شمال الأطلنطي والولايات المتحدة الأمريكية في حالة قيام هذه الدول بالتدخل العسكري في تلك الحرب(45).

طبقًا لذلك أعلنت وزارة الخارجية التركية في 1980 "أن تركيا ستبقى على الحياد بين العراق وإيران ولن تبادر بإرسال الأسلحة أو قطع الغيار إلى أي منهما ولن تسمح بمرور الأسلحة إلى أي من الدولتين عبر الأراضي التركية أو أجوائها"(46).

ومنذ بداية الحرب أبقت تركيا على علاقاتها المتوازنة مع العراق وإيران سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي خاصة وأنها في فترة ما قبل الحرب كانت قد عززت من العلاقات بين الدولتين في آن واحد ومن هنا لم تشأ مطلقًا أن تنحاز إلى طرف ضد الآخر (47).

كما أعلن الرئيس التركي كنعان إيفرن: "نحن نأسف للحرب العراقية الإيرانية ونقلق من ذلك وأن تركيا بذلت ولازالت تبذل كل الجهود لإنهاء هذه الحرب الطرق السلمية"(48).

وقد صرح بولندأولصو رئيس الوزراء التركي في مقابلة صحفية "حاولنا إنهاء القتال لكننا لم نتمكن من تحقيق نتائج إيجابية(49).

من ناحية أخرى أوضح الرئيس إيفرن في زيارته إلى دولة قطر عام 1986م الدور الذي تحاول تركيا القيام به لإنهاء الحرب بالطرق السلمية وقد أعلن أسفه العميق لاستمرار هذه الحرب التي تعرض أمن المنطقة إلى الخطر وحظر من تصعيدها واحتمالية تدخل القوى الخارجية في المنطقة، وقد أكد أن حكومة بلاده تتمسك بمبدأ الوقوف على الحياد(50).

من ناحية أخرى أعلن الرئيس التركي أكثر من مرة أن حكومة تركيا ستستمر في بذل المحاولات لإنهاء هذه الحرب وفي حديث للتليفزيون اليوغوسلافي أعلن أن تركيا تأمل

(45) الناصري، خليل:التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، بغداد، 1990م، ص224.
(46) الجلبي، زياد عزيز: السياسية الخارجية التركية 1973 – 1983، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية 1989، ص60؛ أحمد، لقمان عمر: مرجع سابق، ص214.
(47) الناصري، خليل: مرجع سابق، ص222؛ السويداني، حامد: مرجع سابق، ص29.
(48) الجلبي، زياد عزيز، مرجع سابق، ص166.
(49) العبيدي، حسيب: المتغيرات المؤثرة في الموقف التركي من الحرب العراقية الإيرانية، ص17.
(50) جريدة السياسة، الكويت، عدد (6272)، 1986م.

في إنهاء الحرب وتتابع بقلق استمرار المعارك التي بدأت تؤثر بالفعل على السلام في المنطقة[51].

أسباب الحياد التركي ونتائجه :

منذ نشأة الجمهورية التركية تبنت الحكومة التركية مبدأ الحياد وعدم التدخل في النزاعات الإقليمية ، كما تزامنت الحرب العراقية – الإيرانية مع عودة تركيا إلى جذورها الشرقية ومحاولاتها مد جسور الصداقة والتعاون مع دول الخليج العربي، وهي السياسة التي اتبعتها تركيا بعد حرب 1973 وبروز أهمية الخليج العربي، وفي خلال ذلك عملت تركيا على البحث عن دور سياسي يعكس هذه الصورة ويؤكد على رغبتها في التعاون مع البلاد العربية، لذا تميز دورها بالحياد منذ اندلاع الحرب وسعت لوقف إطلاق النار بالوسائل الدبلوماسية[52].

وقد لعب الموقع الجغرافي لتركيا دوراً بارزاً في تحديد أهمية الدول المجاورة خاصة إذا كان لهذه الدول دورها في الربط بين منطقة استراتيجية وأخرى أو في بسط السيطرة على ممر دولي له تأثيره على مجريات العلاقات الدولي، وتحتل تركيا موقفًا جغرافيًا مميزًا في غرب أسيا وشمال شرق البحر المتوسط، كما أن النسيج السكاني المكون لها يحتوي على بعض الأقليات العربية والكردية في جنوب وشرق تركيا[53].

أبدى الرئيس التركي كنعان إيفرن[*] اهتمامه بالمشرق العربي خاصة العراق وإيران منذ أن تولى رئاسة تركيا 1980م، وقد قام بنشاط سياسي كبير لدعم العلاقات التركية

(51) جريدة العراق، بغداد، العدد (6246)، 1984م.

(52) Saglamer, GecenKaynak, op. cit., S. 422.
وكذلك انظر: معوض، جلال: تركيا والحرب العراقية الإيرانية، مجلة التعاون، العدد 12، الأمانة العامة لدول الخليج العربي، 1988، ص ص81–83؛ الناصري، خليل:مرجع سابق، ص222؛ العبيدي، حسيب عارف، موقف الجمهورية التركية من الحرب العراقية الإيرانية، في: آسيا وإفريقيا والحرب العراقية الإيرانية، معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية، بغداد، 1986، ص312.

(53) الداوؤد، محمود علي:مرجع سابق، ص19.

(*) **كنعان إيفرن:** ولد في محافظة أنقرة، وتلقى تعليمة في مدينة مانيسا وباليكسير وإسطنبول، وتخرج من كلية أنقرة الحربية عام 1938م، وفي عام 1949م تخرج من الأكاديمية العسكرية كضابط وعمل في الجيش التركي، وكان مدفعيًا، فشغل منصب آمر كتيبة مقاومة للطائرات بين سنوات 1940م–1946م وآمر بطارية مدفعية بين 1947-1957م، ونائب رئيس العمليات العسكرية، ومعلماً في كلية الأركان العسكرية بين 1957–1958م، ورئيس العمليات وضابط التدريب للفرقة العسكرية التركية في كوريا بين 1958-1959م. وآمر فوج ورئيسًا للأركان العسكرية بين 1961-1970م وقائد فيلق ورئيس هيئة (TLFC) للتفتيش بين 1973-1975م ونائب رئيس الأركان العامة من 1976-1977م، وآمر للقوات البحرية 1977-1978، وأصبح رئيس الأركان العامة بين 1976-1983م.
انظر: الدليمي، كوثر: العلاقات العراقية التركية 1990–1998، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد 2000م، ص27؛ السويداني، حامد: مرجع سابق، ص77.

بالعراق وإيران، ومن ذلك اتصالاته بالرئيس العراقي صدام حسين، لدعم التعاون الأمني والاقتصادي بين البلدين[54].

وقد كانت تركيا تدرك أهمية السلام في المنطقة حفاظًا على مصالحها في الخليج في ضوء العلاقات الاقتصادية والسياسية المتنامية بين تركيا وكل من العراق وإيران والسعودية ودول الخليج[55].

المؤثرات الدولية والإقليمية :

في إطار العلاقات المتناميةبين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، جاء الموقف التركي من الحرب العراقية الإيرانية متأثرًابالموقف الأمريكيمن الحرب، حيث كانت الولايات المتحدة ترفض تقسيم إيران حتى لا يزداد النفوذ السوفيتي، كما أنها كانت لا ترغب في انتصار العراق حتى لا تصبح قوة إقليمية كبيرة تتحكم في مجريات الأمور في المنطقة، ومن هنا أرادت أن تلعب تركيا دورًا مزدوجًا في حفظ التوازن بين الطرفين العراقي والتركي حتى لا تعلو دولة على أخري وقد وافقت تركيا على أداء هذا الدور مقابل مزيد من المساعدات الأمريكية، [56].

من ناحية أخرى كان لتركيا أهمية كبيرة في حلف شمال الأطلنطي نظرًا للتحالفات العسكرية التركية المتعددة في الشرق الأوسط، وقد نجح المعسكر الغربي في استمالتها من أجل الاستفادة بموقعها الجيواستراتيجي ورغبة في إقامة القواعد العسكرية على أرضها لتهديد المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي، ومن خلال ذلك كان لابد لتركيا أن تلتزم بسياسة حلفائها التى تقوم على حفظ التوازن بين العراق وإيران فلا تنتصر العراق فيزداد نفوذها ولا تنتصر إيران فتناهض المعسكر الغربي [57].

وقد عبر مساعد وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد مورفي عن ذلك حين قال: "إن انتصار أي طرف غير ممكن وغير مرغوب فيه استراتيجيًا" [58].

(54) السويداني، حامد: مرجع سابق، ص ص37، 38.
(55) علي، صلاح سليم: آراء في موقف تركيا من الحرب العراقية – الإيرانية، ندوة: تركيا والحرب العراقية – الإيرانية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1987، ص ص5-7.
(56) الناصري، خليل: مرجع سابق، ص249.
ولمزيد من التفاصيل عن تطور علاقة تركيا والولايات المتحدة ومعاهدة التعاون المشترك بينهما، انظر: ملحق رقم [2].
(57) أحمد، لقمان عمر: مرجع سابق، ص213.
(58) الدليمي، كوثر: مرجع سابق، ص27؛ السويداني، حامد: مرجع سابق، ص ص42، 43.

على الصعيد الإقليمي كان استقرار المنطقة أحد التوجهات المهمة في سياسة تركيا، حيث السلام يدعم المصالح التركية، وعلى النقيض من ذلك يؤثر النزاع كثيرًا على أحوال تركيا ، نظرًا لمشكلة وجود الأقليات التركية داخل أراضيها أو خارجها، وهناك مناطق ذات تأثير كبير في هذا الصدد منها شمال العراق لوجود الأكراد، فضلاً عن قبرص وبلغاريا ومقدونيا وأذربيجان في إيران(59).

ونظرًا لأن تركيا كانت مجاورة لطرفي النزاع فإن حالة الاستقرار الإقليمي تؤثر على الأمن القومي التركي خاصة فيما يتعلق بمشكلة الأقليات التركية، حيث أن تركيا لا ترغب في قيام كيان للأكراد، ربما يؤدي لتحريك أكراد تركيا ضدها، وهذا ما كان يدفع تركيا لمساعدة العراق وإيران في القضاء على الحركات الكردية المسلحة التي حدثت في الدولتين قبل ذلك(60).

وقد تخوفت تركيا كذلك من تطور النزاع العراقي الإيراني إلى الحد الذي يدفع بها إلى دخول ساحة المعارك مرغمة لأنها تقع بين الاتحاد السوفيتي من ناحية والبحر المتوسط ونفط المشرق العربي وقناة السويس وإفريقيا من ناحية أخرى(61)، وبالتالي فإن الحرب بين العراق وإيران كانت تمثل أزمة في بوابة تركيا إلى الشرق، وقد يؤدي انتصار طرف على الآخر إلى ضغط إقليمي عليها في الوقت الذي تعاني فيه من ضغوط الاتحاد السوفيتي واليونان(62).

كانت العراق وإيران فضلاً عن سوريا قوى إقليمية نشطة تسعى كل منها لبسط نفوذها الإقليمي وترى في تركيا قوة رابعة منافسة تعمل من أجل ذلك، لذا فإن زيادة نفوذ أيًا من هذه الأطراف قد يؤثر سلبًا على قوة تركيا ونفوذها الإقليمي(63).

من ناحية أخرى كان استمرار الحرب من وجهة النظر التركية يمثل تربة صالحة لبروز الجماعات اليسارية واليمينية على حد سواء، كما يؤثر على سياسة تركيا النشطة في

(59) الناصري، خليل: السياسة الخارجية التركية إزاء الشرق الأوسط للمدة الواقعة من 1945–1991م، ص179.
(60) الناصري، خليل: التطورات المعاصرة، مرجع سابق، ص242؛ السويداني، حامد: مرجع سابق، ص44.
(61) الناصري، خليل: السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص179.
(62) نوفل، ميشال وأخرون: مرجع سابق، ص140.
(63) روبنس، فيليب:مرجع سابق، ص62.

الوطن العربي خاصة أن البلاد العربية انقسمت بين مؤيد ومعارض فدعمت كل من سوريا وليبياإيران بينما دعمت الأردن العراق، ومن ثم فإن الحياد التركي كان ضرورة للحفاظ على التوجهات التركية في الوطن العربي ولاستمرار العلاقات التركية العربية دون اهتزاز [64].

فضلاً عما سبقكان الموقف المحايد للحكومة التركية وسيلة لاستقرار **العلاقات الاقتصادية** بين تركيا والعراق وايران بحيث لا تخسر تركيا أيًا من الطرفين، فهما مصدرًا أساسيًا للنفط وسوقًا رائجًا للصادرات الزراعية والصناعية، وقد ارتبطت تركيا معهما بمجموعة من الاتفاقيات زاد من أهميتها وجود مشكلات اقتصادية متعددة عاشتها تركيا بعد الانقلاب العسكري 1980 والذي دفع الحكام العسكريين في تركيا إلى إيجاد حلول تعطي لانقلابهم الشرعية [65].

المكاسب التركية من الحرب:

حققت تركيا مكاسب كبيرة من حرب الخليج الأولى وقد نجحت في الحفاظ على حيادتها مدة الحرب الثمانية، وبذلك الموقف تمكنت من تحقيق مكاسب تجارية كبيرة زادت بمقدار أربعة أضعاف كما حققت من الطرفين زيادة هائلة في حجم التبادل التجاري ما وصل إلى مليار دولار بعد أن كان لا يزيد عن مليون دولار فقط قبل الحرب[66].

وقد كانت نقطة التطور الحقيقية في الازدهار الاقتصادي التركي عام 1980م عندما أصبحت موانئ العراق وإيران غير صالحة للاستعمال جراء الحرب فأخذت كل من طهران وبغداد تتطلع إلى تركيا لتكون بمثابة طريق لمرور الواردات[67].

من ناحية أخرى فقد حرصت تركيا على إقامة علاقات اقتصادية مع إيران لتأمين المصالح التركية في منطقة الخليج، حيث كانت إيران تحتل المركز الثالث من حيث حجم الاستيراد من تركيا وذلك بعد العراق الذي احتل المركز الثاني، وفي عام 1980م بلغت قيمة واردات إيران من تركيا أكثر من 800 مليون دولار في حين أن مجموع قيمتها قبل الحرب لم

(64) معوض، معوض: السياسية التركية والوطن العربي في الثمانينيات، مجلة شؤون عربية، العدد 62، القاهرة 1999، ص ص140 – 142؛ السويداني، حامد: مرجع سابق، ص ص45، 46.
(65) السويداني، حامد: مرجع سابق، ص40؛ العلاقات التركية من منظور عربي، مرجع سابق، ص343.
(66) الناصري، خليل: السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص181.
(67) السويداني، حامد: مرجع سابق، ص47.

تتجاوز 28 مليون دولار، ثم ازداد هذا الرقم بشكل كبير عام 1981م إلى ما يقرب من 233 مليون دولار، ثم زاد إلى 238 مليون دولار عام 1982م، فضلاً عن توقيع اتفاقية ثنائية بين تركيا وإيران في نفس العام لتزويد إيران لتركيا بما يتراوح من 60-100 ألف برميل من النفط يومًا. وقد وصف بانولي وزير الصناعات الثقيلة الإيرانية هذه الاتفاقية بأنها أكبر صفقة وقعتها إيران مع دولة أجنبية[68].

وخلال الحرب اتسع النشاط والتبادل الاقتصادي بين تركيا وإيران حتى امتد إلى شركات النقل البحري لنقل النفط من جزيرة خرج الإيرانية إلى تركيا كما ازدادت تجارة الترانزيت من خلال نقل الشاحنات التركية سنويًا ما لا يقل عن ثلثي تجارة الترانزيت الإيرانية من موانى تركيا التي تطل على البحر الأسود[69].

وفي عام 1982م انقلب وضع الميزان التجاري التركي فأصبح لصالح تركيا نتيجة زيادة الاستيراد الإيراني والعراقي من تركيا حتى عقدت اتفاقية 1988م لإقامة التعاون المشترك بين تركيا وإيران في مجال النفط والغاز الطبيعي والطاقة[70].

وهكذا فإن سياسة الحياد التي اتخذتها الحكومة التركية تجاه حرب الخليج الأولى قد حققت لتركيا مكاسب اقتصادية كبيرة سواء من خلال التعاون مع العراق أو من إيران. فقد سعت تركيا لتحقيق مصالحها الشخصية من خلال كسب أكبر فوائد ممكنة لاقتصادها وعقد العديد من المعاهدات والاتفاقيات التجارية والاقتصادية حتى تطور الاقتصاد التركي بشكل كبير وزادت مكانة تركيا الإقليمية بسبب هذه الحرب[71].

(68) الناصري، خليل، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص190.
(69) روبنس، فيليب: مرجع سابق، ص79.
(70) مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، صحيفة أضواء الأنباء، العدد (36)، 1988م.
(71) الناصري، خليل: مرجع سابق، ص193.

ملحق رقم (1)

اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران 1975م

اتفاقية الجزائر ما بين ايران و العراق حول أستخدام الممرات المائية الحدودية

برغبة من حكومة ايران الامبريالية و حكومة العراق الجمهورية ، مسترشدين في ذلك بروح اتفاقية الجزائر في اذار 1975، في تعزيز روابط الصداقة و علاقات الجوار بين دولتيهما ولضمان الاستخدام الامثل للممرات المائية المتجاورة و المتتابعة لكلتا الدولتين .

فقد اتفقا على ما يلي :

المادة 1 . يجب ان تنطبق احكام هذه الاتفاقية على الممرات المائية التالية :

أ . الممرات المائية المتجاورة التي تتبع خط الحدود بين الدولتين.

ب . الممرات المائية المتتابعة التي تقطع خط الحدود ما بين الدولتين .

المادة 2 . لقد اتفق الطرفان المتعاقدان على :

أ . تقسيم مياه كل من نهر بنافا سوتا ، كوراتو ، و كنجر الى قسمين و بشكل متساو ما بين الدولتين .يجب ان يتم التقسيم في اماكن مناسبة يتفق عليها كلا الطرفين .

ب. تقسيم مياه كل من نهر الوند ، كنجان شام ، طيب ، و دويريج ما بين البلدين على اساس تقارير لجنة ترسيم الحدود الايرانية العثمانية في 1914 و وفقاً للمخصص.

ج . تقسيم مجرى الانهار التي لم يرد ذكرها في النقطتين أ و ب ما بين البلدين وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية.

المادة 3 . يقوم الطرفان المتعاقدان بأنشاء لجنة فنية مشتركة و دائمية متكونة من عدد متساو من الخبراء من كلا البلدين لاجراء بحوث و دراسات فنية و الاشراف على أمور تتعلق بالممرات المائية المتجاورة و المتتابعة . يجب ان تتناول هذه الدراسات او البحوث عدد من المسائل المهمة كالتحضير للمشاريع المشتركة و تأسيس المحطات و المنشآت الهيدرومترية التي يعتبرها الطرفان ضرورية ، او التحسين من اداء بعض المحطات و المنشآت القديمة.

المادة 4 . تقوم اللجنة المذكورة في المادة 3 من هذه الاتفاقية بأجراء دراسات و بحوث حول الطرق الضرورية اللازمة لتحقيق الاستغلال الأمثل للممرات المائية المتجاورة و المتتابعة . و تحقيقاً لهذه الغاية ، يجب ان تقوم اللجنة برصد ، خلال سنة هيدرولوجية واحدة من تاريخ توقيع الاتفاقية ، مقدار الحصة المخصصة لكل بلد من مجرى الممرات المائية التي تمت الاشارة اليها في المادة 2 ، الفقرة ب من هذه الاتفاقية .

كما يجب ان تشير ، خلال سنتين هيدرولوجيتين من تاريخ توقيع الاتفاقية ، الى الاجراءات المناسبة لتحقيق الاستغلال الامثل لمجرى الممرات المائية المذكورة في المادة 2 ، الفقرة ج .

المادة 5 . يتولى الطرفان المتعاقدان عملية تحديد نسبة المياه الجارية في الممرات المائية المتجاورة و المتتابعة وذلك وفقاً للشروط المتفق عليها.

يجب على كل طرف ان يتعهد بعدم أستغلال الممرات المائية المتجاورة و المتتابعة لأغراض تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية او قد تؤثر سلباً على الطرف الأخر .

المادة 6 . في حال وجود أي خلافات حول عملية تطبيق او تنفيذ هذه الاتفاقية ، يتوجب على الطرفان المتعاقدان تسويتها وفقاً للأجراء المذكور في المادة 6 من الاتفاق الخاص بحدود الدولة و علاقات الجوار بين أيران و العراق التي تم التوقيع عليها في 13 / حزيران / 1975 في بغداد.

المادة 7 . يقوم كل طرف من الطرفان المتعاقدان بالمصادقة على هذه الاتفاقية وفقاً لتشريعاته الداخلية ، ستدخل حيز التنفيذ عند تبادل وثائق التصديق .

تم التوقيع في بغداد ،
26 / كانون الاول / 1975.

ممثل حكومة أيران الأمبريالية
عباس _ علي خلاتباري

ممثل حكومة العراق الجمهورية
سعدون حمادي

ملحقرقم (2)

معاهدةالتعاون الدفاعي والاقتصادي

بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا

29مارس 1980م

تجدد حكومتا الولايات المتحدة وتركيا تأييدهما لمبادئ وأهداف دستور الأمم المتحدة.

تهدف علاقات التعاون بين الدولتين إلى الإقرار بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

العمل على تحقيق استقرار واستقلال الدولتين ورفع مستوى معيشة شعبيهما ، ومثلما هو في بقية مجالات الاقتصاد والدفاع فإن التعاون يقر أيضا احترام سيادة الدولتين.

تسعى الدولتان إلى تحقيق التعاون الاقتصادي وما يتعلق بمسائل العلم والمعرفة وبمستوى واحد في إطار معاهدة حلف شمال الأطلسي.

تؤيد الدولتان مشاركتهما في إقرار السلام العالمي.

تشكل الدولتان عنصرا أساسيا من عناصر إقرار الأمن والاستقرار العالمي.

المشاركة الفعالة في عملية تخفيض سباق التسلح.

المادة (1)

تسعى الدولتان إلى اعتماد مبدأ العدالة والمساواة في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي لضمان ديمومة تعاونهما. وعليه تسعى الدولتان لتطوير وديمومة تعاونهما في مجالات الاقتصاد والدفاع والنواحي المتعلقة بهما كعلوم المعرفة.

تهتم حكومتا الدولتين بديمومة وتطوير التعاون في المجالات آنفة الذكر وتركزان على المسائل المهمة فيها وتطبيقها. ولأجل ذلك تتشاور الدولتان في كل وقت وعلى المستويات كافة لتحقيق هذه الغايات.

المادة(2)

بالنظر لتقارب مسائل الاقتصاد والدفاع فيما بينهما ، واعتماد اقتصاد ودفاع متين ، تتعاون الدولتان لوضع الحلول للمسائل التي تواجه الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي وأن تأخذ بنظر الاعتبار المادة(2) من معاهدة حلف شمال الأطلسي لتعزيز تعاونهما الاقتصادي والعسكري والتجاري والصناعي والعلمي والتقني ، ومن أجل ذلك تسعى حكومة الولايات

المتحدة الأمريكية من أجل تأمين متطلبات عمليات التنمية في تركيا بالأموال والمسائل التقنية.

المادة (3)

من أجل تعزيز تعاونهما الأمني في إطار المادة (3) من معاهدة حلف شمال الأطلسي تؤمن الولايات المتحدة الأمريكية ، وفق برامج وحيثيات لحكومة جمهورية تركيا ، مستلزمات الدفاع وخدماته وبشتى الوسائل بما ينسجم مع الفقرة (1) الخاصة بالدعم العسكري.

المادة (4)

تبحث حكومتا الدولتين المسائل المتعلقة بإنتاج المعدات العسكرية وتسويقها بما ينسجم مع المادة (2) من هذه المعاهدة. وتتحمل الحكومتان تكاليف الإبداعات الخاصة بالتعاون الاقتصادي والعسكري.

ولأجل ذلك تقدم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات اللازمة لحكومة جمهورية تركيا من أجل تطوير وتحديث لإنتاج المعدات العسكرية في تركيا ، وتقوم باستحداث مشاريع جديدة للإنتاج العسكري وتسويقه.

يكون هذا الاتفاق الذي يحمل رقم (2) والخاص بالتعاون في مجال الصناعات العسكرية ساري المفعول في حالة توافقه مع روح المعاهدة.

المادة (5)

توافق حكومة جمهورية تركيا على اشتراك حكومة الولايات المتحدة في وضع التدابير الدفاعية المشتركة لمنشآت القوات المسلحة التركية.

تنفذ الأنشطة والأعمال الفنية في المنشآت العسكرية وفق برامج وأهداف مشتركة بين الدولتين.

لتحقيق أهداف هذه المعاهدة ، تطبق القوات المسلحة والعناصر المدنية الأمريكية المتواجدة أو المعينة في تركيا ، النظام الأساسي لمعاهدة حلف شمال الأطلسي الموقعة في 1959/6/19.

إن التعاون العسكري في هذه المعاهدة يشمل المسؤوليات والحدود التي تفرضها معاهدة حلف شمال الأطلسي.

يكون هذا الاتفاق الذي يحمل الرقم (3) والخاص بالتعاون في مجال إقامة المنشآت ساري المفعول في حالة توافقه مع روح المعاهدة.

المادة (6)

يراعى مبدأ المساواة في السيادة عند تطبيق جميع أحكام المعاهدة والأحكام المتممة لها.

لتأمين مسائل المساعدات الأمنية والتعاون العسكري وتبادل المعلومات بين طرفي المعاهدة ، بإمكان الحكومة التركية تعيين ضابط ارتباط في سفارتها بالولايات المتحدة الأمريكية.

يمكن للولايات المتحدة الأمريكية ، لضمان تنفيذ أحكام هذه المعاهدة وبالطريقة نفسها الاتصال بالجهات ذات الصلاحية في الحكومة التركية.

المادة (7)

تنفذ هذه المعاهدة وملحقاتها لخمس سنوات ، وتكون سارية المفعول في حالة عدم مبادرة أي من الطرفين لإلغائها قبل ثلاثة أشهر من انتهاء المدة أعلاه. وتسري أحكام هذه المعاهدة بعد انقضاء هذه المدة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد في حالة عدم وجود الرغبة لدى الطرفين لإلغائها ، وعند الضرورة يقدم الطرف الراغب بالإلغاء إشعارا للطرف الآخر قبل ثلاثة أشهر من انتهاء السنة.

يتشاور الطرفان فورا لوضع الحلول اللازمة عند تعرض بنود المعاهدة وملحقاتها لأي مشكلة عند تنفيذ بنودها.

يبادر الطرفان إلى التشاور فورا في حالة شعور أي من الحكومتين وجود ضرورة لإجراء تعديل أو إيجاد تفسير لبنود المعاهدة وملحقاتها ، وفي حالة عدم التوصل إلى النتيجة اللازمة خلال ثلاثة أشهر فإن بإمكان أحد طرفي المعاهدة وخلال فترة (30) يوما تحرير مذكرة يعلم فيها الطرف الآخر بانتهاء المعاهدة.

في حالة عدم انسجام أي من الطرفين مع أحكام المعاهدة وملحقاتها يبادر إلى التشاور فورا مع الطرف الآخر. وعند التوصل إلى حل ملائم خلال (30) يوما ، يقدم الطرف المعني مذكرة خلال فترة (30) يوما يعلم فيها الطرف الآخر بانتهاء المعاهدة.

المادة (8)

تسري أحكام هذه المعاهدة وملحقاتها من تاريخ تأييدها من قبل الطرفين.

المادة (9)

كتبت هذه المعاهدة بالنسختين التركية والإنكليزية بأنقرة في 1980/3/29.

المصدر:

Armaoglu, Fahir, Belgelerle Turk–AmerikanMunasebetleri (Ankara,1991), SS. 300-316.